

بسم اللّٰه الرحمن الرّحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني،  
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،  
السيدات والسادة أعضاء اللجنة،  
السادة الحضور،  
أسرة الاعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أود التأكيد أنه طبقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، واعتبارا لمهام بنك الجزائر، تم اعداد مشروع القانون النقدي والمصرفي بمساهمة فعالة من بنك الجزائر، وبالتنسيق والتشاور مع كل القطاعات المعنية، التي سبق وأن استمعت لممثليها.

بغض النظر على التعديلات التي أدخلها للاستجابة لمتطلبات الساعة، يشكل هذا المشروع القاعدة الأساسية لضمان تطور اقتصادي سلس ورشيد.

كما يجب التنويه للأهمية القصوى للقطاع المصرفي كفاعل محوري وأساسي في تمويل الاقتصاد، وحساسية مهمته في تعبئة الادخار، تسييره والحفاظ على مصالح المدخرين لتكريس علاقة الثقة به، ما جعله يحظى بعناية خاصة من طرف السلطات النقدية والرقابية، حتى أصبح من بين القطاعات الأكثر تنظيما ورقابة.

من هذا المنطلق، يعتبر القانون النقدي والمصرفي من بين أكثر القوانين المؤسسة للاقتصاد والمنظومة المالية، حيث يحدد المبادئ الأساسية التي تنظم عمل الجهاز المصرفي، حوكمته، إجراءات الرقابة الداخلية وقواعد تسيير المخاطر التي يتعرض لها من جهة، كما ينص ويوضح مسؤوليات السلطات المخولة لمراقبته وتنظيمه من جهة أخرى.

بفضل الأحكام التي سنها قانون النقد والقرض الساري المفعول والنصوص التنظيمية التي تالته، تمكنت الجزائر من بناء نظام مصرفي متوازن، حافظ على الساحة المصرفية من عواقب كل الأزمات التي ألمت بالاقتصاد العالمي، خاصة خلال السنوات القليلة الماضية.

ولم يكن ذلك ممكنا لولا الحرص الشديد على اعتماد هذا الإطار في ظل الخصوصيات الوطنية، لا سيما ما تعلق بسياسة الصرف وحركة رؤوس الأموال مع الخارج وكذا بالسياسة النقدية، الأمر الذي ساهم في الاستعمال العقلاني للموارد المالية المتاحة من جهة والحفاظ على سيادة قرار الدولة الجزائرية بتفاد اللجوء الى التمويل الخارجي من جهة أخرى.

فواقع الجزائر الراهن ومستقبلها ترسمه النقلة النوعية التي أطلقتها السلطات العمومية في إطار بناء الجزائر الجديدة، المبنية على أساس اقتصاد المعرفة والرقمنة والاستعمال الواسع للتكنولوجيات الحديثة في كل المجالات، سعيا منها لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وواعدة.

لذا، أصبح من الضروري على القطاع المالي الوطني، مواكبة هذه الديناميكية الجديدة، وعصرنته وانفتاحه على فاعلين جدد، حتى يتماشى مع التوجهات الحديثة للاقتصاد واحتياجات المستهلك الجديدة للخدمات المالية.

ويأتي مشروع القانون النقدي والمصرفي هذا، استجابة لكل هذه التحولات، ليضع الأرضية المناسبة لمواكبتها ومجابهة التحديات والمخاطر التي تصاحبها.

وعليه، يقترح هذا المشروع محاور أساسية جديدة، نلخصها فيما يلي:

تعزيز حوكمة كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، وتم تكريسها كركيزة أساسية في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

تهدف الترتيبات التي مست تركيبة مجلس إدارة بنك الجزائر، وكذا اعتماد نظام العهدة بالنسبة للمحافظ ونواب المحافظ، الى إضفائه أكثر نجاعة في ممارسة مهامه كسلطة نقدية ورقابية، خاصة في ظل صلاحياته الجديدة في إطار الاستقرار المالي ووضع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع.

في حين يهدف توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض لتمكينه من مرافقة التحولات التي تشهدها البيئة المصرفية، وتنظيم عمل الفاعلين الجدد في الساحة المصرفية والترخيص لهم لممارسة النشاطات المنوطة بهم قانوناً.

في هذا السياق، اعتمد هذا المشروع أكثر مرونة في تنظيم نشاط الفاعلين الجدد، على غرار البنوك الرقمية وبنوك الأعمال وموردي خدمات الدفع وذلك بإسناد هذه المهمة لمجلس النقد والقرض، الذي سوف يتكفل بوضع القواعد التنظيمية والاحترافية التي تساعد على تطورها.

وقد كرس دور اللجنة المصرفية كسلطة اشرافية، مكلفة برقابة كل المؤسسات الخاضعة للقانون النقدي والمصرفي، كما تعتبر الهيئة الوحيدة المخولة قانوناً للفصل في أي قصور، فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر، لا سيما خطر القرض، وذلك من أجل تحرير المبادرات في مجال تمويل الاقتصاد الوطني تماشياً مع المبادئ الدولية ذات الصلة.

يُدرج مشروع القانون أدوات جديدة للسياسة النقدية، بهدف جعلها أكثر فاعلية وتعزيزاً لآليات نقلها. في هذا الصدد، فإنه يخول لبنك الجزائر إصدار سندات الاقتراض وإجراء عمليات مبادلة العملات لأغراض السياسة النقدية.

تم أخذ خصوصيات الصيرفة الإسلامية بعين الاعتبار، بهدف وضع أدوات السياسة النقدية المناسبة، وذلك من أجل تمكين البنوك المعنية من إدارة سيولتها بشكل يتوافق مع طبيعتها.

كما نص مشروع القانون على إمكانية تكييف أدوات السياسة النقدية لتشجيع التمويل الأخضر والتنمية المستدامة.

من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي، يقدم بنك الجزائر، كإجراء استثنائي وكملاد أخير، سيولة استعجالية لبنك نو ملاءة يواجه مشكلة سيولة مؤقتة.

فتح القانون النقدي والمصرفي المجال لدخول فاعلين جدد يقدمون خدمات ومنتجات مصرفية تركز على التكنولوجيات الحديثة، من خلال السماح بإنشاء بنوك رقمية وفتح شركات مقدمي خدمات الدفع.

هذه التحديثات التي تندرج في إطار الاندماج في نهج التحول الرقمي الذي أصبح حقيقة حتمية، ستساهم بشكل فعال في ترقية نوعية الخدمات وتكييفها مع احتياجات الزبائن، ما سيطور لا محالة، الشمول المالي ويوسع استخدام قنوات الدفع الجديدة.

في إطار مهام بنك الجزائر السيادية كجهة وحيدة مخولة بإصدار النقود، اعتمد مشروع القانون تبني شكل رقمي من العملة النقدية، تدعى الدينار الرقمي الجزائري، يصدرها ويسيرها ويراقبها بنك الجزائر. يعتبر هذا الاجراء وسيلة للحفاظ وتكريس دور البنك المركزي كسلطة نقدية.

كما يضع هذا المشروع الأساس القانوني لاعتماد الطابع اللامادي في التبادلات مع البنوك والمؤسسات المالية ومقدمي خدمات الدفع، لتحسين نجاعة الرقابة على أدائها وسرعة في توفير البيانات لاتخاذ القرارات المناسبة. كل ذلك، سيسمح إضفاء أكثر نجاعة على الاقتصاد ككل.

تم تكريس الصيرفة الإسلامية في مشروع القانون هذا، باعتماد المنتجات والخدمات المصرفية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية التي يمكن تسويقها من طرف شبابيك مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية التقليدية، كما يسمح هذا القانون لإمكانية فتح بنوك متخصصة حصريا في تسويق مثل هذه المنتجات.

هذه الخطوات من شأنها أن تساهم في تطوير الشمول المالي ورصد المدخرات المتداولة خارج الجهاز المصرفي ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني.

كما يسمح هذا المشروع بوضع تحفيزات وتسهيلات احترازية تهدف الى توجيه التمويلات نحو الاستثمارات التي تساهم في الحفاظ على المحيط والطبيعة، لتشجيع مبادرات التنمية المستدامة، أو ما يسمى بالاقتصاد الأخضر.

## استحداث لجنة الاستقرار المالي واللجنة الوطنية للدفع.

تم استحداث لجنة الاستقرار المالي، بتركيبة موسعة تشمل كل الهيئات المنظمة للقطاع المالي، في إطار المهام المسندة للبنوك المركزية منذ الازمة المالية العالمية لسنة 2008. وتعتبر كآلية وقائية لصد الازمات المالية وتسييرها عند حدوثها. وقد ظهرت نجاعة مثل هذه اللجان التشاورية والتحاورية من خلال التدابير التي اتخذتها للتعامل مع الازمات المالية والصحية التي أثرت على اقتصاديات دول العالم.

لقد فرض تعرض القطاع المالي العالمي، خلال السنوات الأخيرة، لتطورات متسارعة وأزمات شاملة ومتعددة الأنماط على فترات وجيزة، ضرورة إعادة النظر في طرق ومنهجيات عمل السلطات النقدية والإشرافية للحفاظ على الاستقرار المالي ومواصلة عمل الجهاز المصرفي في ظروف مواتية.

كما تم انشاء لجنة وطنية للدفع مكلفة بإعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع، وتتجلى أهميتها خاصة في وضع الخطة المناسبة لتطوير وسائل الدفع، لتعزيز التعاملات المصرفية والشمول المالي، واعتماد الوسائل الأكثر امانا.

اسمحوا لي في رحاب هذه المناسبة، أن أعرب عن تشكراتي العميقة لكل أعضاء لجنة المالية والميزانية الموقرة على مجمل الملاحظات والتعقيبات التي نثمنها ونوليها كل الاهتمام والعناية اللازمين.